الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩

-رؤيا نقدية –

م. د. عبد العظيم جبر حافظ
جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية

Abstract
Who support federalism wants to decentralize and totalitarize authoritarian power which have political, social, and sectarianism violations.
The supporters of federalism agree that federalism contributes in the authority vertically and horizontally and prevent the centralized power and authorities in central government in addition to distribution of wealth.
The right view to federalism must be in a context of democracy The contrary of federalism will be call for independence democracy without federalism Thaf means back to centralized authority.

الملخص[١]

تعد الفيدرالية تنظيماً سياسياً تتوزع فيه نشاطات الحكومة الفيدرالية بين حكومة اتحادية (مركزية) وحكومات محلية، على نحو يتيح لكل حكومة من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على اساسها قرارات نهائية، وانها اندماج عدة دول أو ولايات في دولة واحدة، إذ تفقد هذه الدول شخصيتها الدولية وتخضع جميعها الى رئيس واحد (رئيس الدولة الاتحادية)، وتكون السيادة فيها موزعة بين السلطة الاتحادية وسلطة الولايات، إذ تحتفظ كل ولاية بسلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية. ان المفهوم المعاصر للفيدرالية يشكل محتوى ديمقراطياً لأنه يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية. وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد تم الاعلان عن ان النظام السياسي الجديد نظاماً اتحادياً (فيدرالياً) بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، وكان لهذا الاعلان مبررات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وعندما نادت بعض القوى السياسية العراقية بتكوين الاقاليم لاقت اصوات رفض من جهة واصوات تأييد من جهة أُخرى، ولكل منهما مبرراتها، لذلك فقد اختلف الخطاب السياسي إزاء هذه الدعوات. يتلخص خطاب الرفض الخوف من تقسيم العراق، بينما يتخلص خطاب التأييد بمغادرة المركزية والشمولية حيث الاستبداد والانتهاكات السياسية، والاجتماعية، والطائفية، وحرمان أغلب المحافظات من الاعمار والخدمات، ولقناعة المؤيدين للفيدرالية بان الاخذ بها سيسهم في توزيع السلطة افقياً وعمودياً، ويحول من دون استئثار السلطة من قبل المركز، فضلا عن توزيع الثروة، وان النظرة الصحيحة للفيدرالية ان تكون ضمن البناء الديموقراطي، لان هناك تلازماً بين الفيدرالية والديموقراطية، فالفيدرالية من دون الديموقراطية دعوة للانفصال، والديموقراطية من دون الفيدرالية تعني العودة الى تركيز السلطة.

مقدمة

إن الدول الحديثة ومنذ ظهورها في القرن /١٥ الميلادي كانت دولة مركزية، اي ان كل قراراتها تصدر عن المركز – العاصمة – دون مشاركة الأفراد في صنع القرار السياسي – ومن ثم عدم إدارة شؤون مناطقهم، ونتيجة لتعقد قضايا الحكم والإدارة، وللانتقادات التي وُجهت للمركزية منها: إن المركزية تؤدي الى تجاهل الحاجات المحلية، وأنها تؤدي الى ضعف التخطيط والتنسيق بني الحكومة وبين أطرافها.

لكل هذه الظروف والانتقادات وغيرها انصرف المصلحون السياسيون والأداريون الى ايجاد بديل ومعاجلة للنهج الحكومي والمركزي وانتهى بهم التفكير الى اعتماد أسلوب اللامركزية الإدارية ولكنهُ لم يعد كافيا في اشباع حاجات الأفراد لاسيما في الدول التي تشتمل على تعدد وتنوع قومي وديني وأثني ولغوي وثقافي ، لذلك ظهرهت الحاجة الى نظام جديد يستوعب ويستجيب لمتطلبات هذه الخصوصيات في منحها الحرية والاستقلال ضمن الدولة الواحدة من خلال منحها صلاحيات لاتدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للدولة – (دفاع – خارجية – مالية) – بل في المجالات المحلية التي تهم شؤؤن الأفراد الأخرى مع الحفاظ على وحدة البلاد سياسياً وقانونياً. وهذا ما تجسد في النظام الفيدرالي حيث اخذت به عدد من الدول.

وفي ما يتعلق بالعراق فلقد طرح مفهوم الفيدرالية بقوة في مؤتمر المعارضة العراقية في أربيل عام ١٩٩٢، والذي أثار جدلا واسعاً بين الأوساط السياسية العراقية المعارضة من خارج العراق ، واستمر هذا الجدال بعد التغيير السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩.

ينطلق من فرضية مفادها: إنه وعلى الرغم من إقرار مبدا الفيدرالية في دستور العراق الدائم والنافذ لعام لعام ٢٠٠٥م فلازالت مسألة الفيدرالية تثير جدلا

واسعاً بين القوى السياسية العراقية وانقسام الخطاب السياسي العراقي بين مؤيد ومُعارض ، ولكل طرف أسبابه ومبرراته.

وتكمن إشكالية البحث بأن القوى السياسية العراقية غيرّت خطابها السياسي إزاء الفيدرالية من مرحلة الى أخرى، فبينما كانت قوى سياسية عراقية معينة تدعو الى إقامة إقاليم وضرورة تطبيقها، فأن قوى سياسية عراقية أخرى رفضت هذه الدعوات، غير إن الحال لم يدم ، فالأدولى أدعت أن ظروف الدعوة لها – بعد الانسحاب الأمريكي من العراق – ليست ناضجة ولم يحن الوقت لاقامتها ، بينما الثاني دعت إليها.

إزاء هذه الحالة من التغيير في الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية ، وفي سبيل بيان وتحليل هذا الخطاب سنقوم بتناول البحث تحت العناوين التالية:

أولاً: في مفهوم الفيدرالية.

ثانياً: مبررات الدعوة الى الفيدرالية في العراق بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩.

ثالثاً: الفيدرالية بين الرفض والقبول.

أولاً: في مفهوم الفيدرالية

إن رغبة المجتمعات القديمة في المُدن في تحقيق الاتفاق والتفاهم لأغراض الدفاع المشترك وتطوير ذاتها يُعتبر أمراً طبيعياً ، وقد عَبّرت هذهِ الرغبة عن نفسها في المراحل المبكرة من التاريخ الإنساني، فكانت لمدن اليونان القديمة مستوى لائق من الحضارة والتطور الاجتماعي، ويُبين البعض إننا مدينون لليونان في ظهور كلا الجانبين النظري والتطبيقي للفدرالية(٢).

ففي اليونان القديمة جرى التمييز بين تنظيمي "السايماجيا" Symmachia و "السايمبوليتيا " Sympoliteia ، ويختلف كل منهما عن الآخر بصورة جوهرية، فبينما كانت (الأولى) تتجاوز قليلاً – الاتحاد العسكري– كانت (الثانية) أكثر عمقا وإحكاماً– فهي تتضمن المشاركة في الحياة السياسية وهذا يستلزم ضمناً وجود حكومة مركزية وتبرز ذلك عند الحاجة الى تقسيم السلطات بينها وبني الحكومات

المحلية في المدن ووجود مواطنة مزدوجة وولاء مُزدوج أحدهما للحكومة والآخر للحكومة المحلية. وكانت الحكومة المركزية تختص بالشؤون الخارجية والدفاع وإليها يعود الاختصاص في جرائم الخيانة، أما الاختصاصات الأخرى فكانت تعود للحكومة المحلية. فـ(السايماجيا) كانت قريبة الشبه من الكونفدراليات الحديثة، بينما تبدو (السايمبولينيا) قريبة من الفكرة الحديثة [للفيدرالية]... وعليه يمكن القول إن الفيدرالية Federalism عند الإغريق كانت تعني نظاماً للحكم عن إتحاد وعدد من الولايات او الدول تتعايش دون انفصال ودون وحدة[٣]، وفي تطور لاحق حصل تطور في مفهوم الفيدرالية إذ أصبحت من ناحية تطبيقها والآخذ بها كنظام سياسي في الدولة ظاهرة بارزة في بعض الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية والذي ظلَّ حياً حتى اليوم[٤].

ومنذ القرن التاسع عشر والعشرين ذهبت الكثير من المفكرين السياسيين الى الأخذ واللجوء الى فكرة الفيدرالية – بحسبانها الحل الأنجع لوقف حالة التفتت والتقسيم ، لذا نجد (برودون) في كتابه (حول المبدأ الفيدرالي) يقول: (لايمكن تجزئة المجتمع الى عوامل صغيرة ، إن الوحدة أمرٌ لابد منهُ ، غير أن الوحدة لاتعني أن يعطي التسلطيون – أو المركزيون – سلطة انتزاع الاستقلال من المجموعات المحلية ذات الخصوصيات).لهذا يرى (برودون) إن الوحدة لا تكون حقيقية ، والمركزية كي تكون حقيقية غير قابلة للتجزئة تقتضي إرساء رابط قانوني، عقد تعاوني، إتفاق فيدرالي بين مختلف الوحدات الإقليمية[٥].

إن اصطلاح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (Fedus) ومعناها: المعاهدة أو الاتفاق ، وهناك رأي يذهب الى أن الفيدرالية شكل للترتيب التعاقدي وهي الاتفاق واشتقت من الثقة (trust) – وتتضمن اتفاق تم قبوله بصورة حرّ ومتقابلة[٦].

إذاً ، فالعنوان الاول للفيدرالية هو الاتفاق لذلك يقوم الاتحاد – الفيدرالي – بموجب اتفاق بين دولتين أو اكثر ، ويترتب على ذلك تنازل الدول الأعضاء عن

سيادتها وبعض سلطاتها الى سلطة اتحادية تتولى تسيير الشؤون الرئيسية مثل (الخارجية ، الدفاع ، الاقتصاد) بينما تحتفظ الدويلات الأعضاء ببعض الاختصاصات المحلية الصرفة(٧).

وإن الفيدرالية هي إندماج دولة في دولة واحدة بحيث تفقد شخصيتها الدولية وتغدو هذه الدول بعد قيام اتحاد دويلات أو ولايات وتخضع جميع الدولة إلى رئيس واحد وهو رئيس (الدولة الاتحادية) ... وعلى هذا النحو فبالإضافة الى فناء الشخصية الدولية فأن السيادة الداخلية تكون مُوزعة بين سلطات الاتحاد المركزية وسلطات الولايات بحيث تحتفظ كل ولاية من الولايات بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، متمايزة عن سلطات الاتحاد(٨).

وإلى جانب هذه الهيئات المحلية والقوانين المحلية الخاصة بكل ولاية أو مقاطعة أو إقليم تقوم هيئات أخرى تابعة للدولة الفيدرالية ويكون لها سلطات مُباشرة على الأفراد في الولايات الأخرى وتسري القوانين التي تصدرها الهيئات المركيزة على جميع سكان الولايات وعليه فأن استقلال الولايات الداخلية يكون ناقصاً بمقدار هذا الجزء المتنازل للدولة الفيدرالية ، ويقوم الجهاز الفيدرالي ليس فقط بممارسة السيادة الداخلية وإنما كذلك بممارسة جزء من الاختصاصات للولاية(٩).

وتعد الفيدرالية تنظيما سياسياً تتوزع فيه نشاطات الحكومة الفيدرالية بين حكومة مركزية (اتحادية) وحكومات محلية نحو يتيح لكل حالة من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على اساسها قرارات نهائية ، وتترك الفيدرالية بعض الأمور الخاصة حصراً إلى السلطات المحلية لاتخاذ القرار بشأنها بمعزل عن الحكومة الاتحادية، ولابد هنا من توفير الضمان لديمومة مثل هذه السلطات المحلية ، والضمان هو الدستور(١٠).

وفي معنى آخر فإن الفيدرالية بمفهومها الواسع : هي تحرك الجماعات الانسانية المميزة نحو التجمع بحركة تقدمية بقصد التوفيق بين اتجاهين متناقضين

بين الحرص على ذاتيتها من ناحية وبين السعي الى تنظيم جماعي يشملها على ذاتيتها من جهة اخرى(١١).

إن المفهوم المعاصر للفيدرالية يُشكل في المقام الاول مفهوماً ديمقراطياً إذ يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية ، ولكنهُ لا يلتقي مع المفهوم الشعبي للديمقراطية الذي لا يقوم على مبدأ احترام حقوق الأفراد ومراعاة الإجراءات الدستورية وحكم القانون ، كما إن هذا المفهوم يتنافى مع عناصر المجتمع التي تُؤمن بأنها على بَيِّنةٌ من مصالح الشعب (الفعلية)؛ من هنا فإن النظريات التي تتم عن معرفة بالحقائق السياسية.. تعتبر من ألَدْ أعداء الفيدرالية .. فالفيدرالية تدرك أهمية السياسات والمفاهيم المتنافسة حول ماهية المصلحة العامة، فضلا عن إنها تجسد شأناً عاماً يدعو الى الحد من نطاق عمل الحكومة(١٢). اي أن الدولة الفيدرالية هي الدولة التي تقوم فيها عمل السلطة على مبدأ التوزيع والتنسيق، فالفيدرالية لا تنطلق من مجرد مفهوم أحادي ،بل أنها تستوعب وجود اتفاق مشترك على اتخاذ إجراءات معينة بمعزل عن الطرف الآخر، وإجراءات أخرى معهُ، زد على ذلك غنها لاتعتبر مجرد تنازل عن السلطة، لأن المبدأ المنطقي يفيد بأن تنعم حكومات الولايات والمقاطعات بالسيادة في دائرة نفوذها ، بقدر السيادة التي تتمتع بها الحكومة الوطنية أو الفيدرالية ضمن دائرتها الخاصة. فليس هناك سلطة عليا وسلطة أدنى أو حكومة أرفع مقاماً وحكومة أدى مقاماً ، بل هناك حكومات عدّة تؤدي مهام مختلفة ضمن إطار عمل مشترك . ولا تعد الحكومة المحلية مجرد كيان تابع للمقاطعات التي تستند إليها أداء بعض المهمات بل إنها تتمتع ايضا باستقلاليتها واتصالها المباشر مع الشعب(١٣).

ثانياً: مبررات الدعوة الى الفيدرالية في العراق بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩.

بعد التغيير السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ ، تم الإعلان عن إن الصيغة الجديدة للحكم ستكون هي النظام الاتحادي – الفيدرالي– وأمتلأت أدبيات القوى السياسية العراقية المؤيدة للفيدرالية سيما الأحزاب الكوردية بالحديث عن الفيدرالية، ومن الطبيعي أن تكون لهذه الدعوات مبررات من الممكن التطرق الى أهمها:–

١–**المبرر السياسي:**

إن التجربة السياسية السابقة في حكم العراق (١٩٦٨–٢٠٠٣) قد أفرزت ظواهر ومظاهر سلبية أفضت الى سيادة انموذج الحكم الشمولي المقترن بتركيز واضح للسلطة ، ألحقت كوارث مادية ومعنوية بالشعب العراقي عبر التفرد بالقرار السياسي وتغييب الشعب العراقي والاستئثار بالسلطة واختزالها بحزب وشخص واحد تحت دعاوى تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية مما أدى الى غياب الحريات والحقوق المدنية والسياسية وإهمال الخدمات العامة لبعض المحافظات العراقية ومحاولة تذويب الخصوصيات القومية والثقافية والأثنية لصالح جهة قومية / سياسية، الأمر الذي أدى الى المطالبة بدءاً بشكل مُعين من الحكم الذاتي (منطقة كوردستان) حيث رفعت القوى الكوردية شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان) . غير أن التجربة قد تعثرت بعد الخلافات مع الحكومة آنذاك . وكانت الانطلاقة الأولى لتطبيق مبدأ – الفيدرالية – بعد اندلاع الانتفاضة العراقية عام ١٩٩١ حيث أدى ذلك الى انفصال المنطقة الكوردية عن (المركز) والشروع في بناء أول تجربة فيدرالية في العراق. ولما كان الكورد قد عانوا من سياسات النظام السابق، فأنهم بعد التغيير لم يفكروا بالعودة الى الوضع السابق بل أصروا على تطبيق مطلبهم في النظام الفيدرالي (مؤتمر أربيل /١٩٩٢)، أما المحافظات الوسطى والجنوبةي فقد

وجدت في التغيير السياسي فرصة لعدم العودة الى الوضع السابق حيث الانتهاكات السياسية والاجتماعية والطائفية التي وُجهت إليهم ، وحرمان مناطقهم من التطوير العمراني والخدمات ، كل هذا وغيره دفع التفكير بالدعوة الى إقامة الفيدراليات، أما الأقليات الدينية والإثنية والقومية العراقية فهي الأخرى ترفض العودة الى الوضع السابق لأنها لا تقبل بأن تكون رقما هامشيا في معادلة الحياة السياسية العراقية(١٤). وعليه فإن الأخذ بنظام الفيدرالية سيسهم في توزيع السلطة أفقياً وعمودياً والحيلولة دون الاستئثار بالسلطة مرة أخرى من قبل فئة في المركز – الى جانب ضمان فصل في السلطات الثلاث وهو تعبير عن الممارسة الديموقراطية ، فالنظرة الصحيحة الى الفيدرالية أن تكون ضمن البناء الديموقراطي. بأن نفهم إن هناك تلازماً ما بين الفيدرالية والديموقراطية ، لأن الفيدرالية بدون ديموقراطية دعوة للانفصال . والديموقراطية بدون الفيدرالية تعني العودة الى تركيز السلطة وبالتالي استبدادها وشموليتها.

٢- المبرر الاجتماعي:

إن العراق الحديث كدولة يعود الى الربع الأول من القرن العشرين ويتصف بعدم تجانسهِ اجتماعياً ، حيث التنوع والتعدد القومي والديني والمذهبي والإثني ، وبغض النظر عن هذا فأن التركيبات الاجتماعية لها خصوصيتها الثقافية والقومية، وهي تنزع الى المحافظة عليها وإدارة شؤونها بنفهسا، مما يترتب على ذلك توزيع الولاءات الى انتماءاتها دون الانتماء للوطن، وهذا الأمر أدى الى ضعف الوحدة الوطنية العراقية دون إغفال السبب السياسي المرتبط بطبيعة النظام السياسي السابق الذي كان يدعو إلى الوحدة لا على أساس وحدة (المشتركات) والانتماءات الفرعية وضرورة احترامها، بل بصهرها أو دمجها باتجاه واحد دون منحها حقوقها السياسية والمدنية، وعكس ذلك تكون هذه الانتماءات الفرعية عامل تمزيق للمجتمع إن لم يتم التعامل معها وفق روح العصر(١٥). فأغلب المحاولات البنوية للهوية العراقية قامت

على أسس منقطعة عن استحقاق الدولة الوطنية فأغلب النخب العراقية في حالاتها السياسية والدينية والثقافية كانت نُخبأ مؤدلجة ...شكلت على على مستوى الممارسة نخباً جهوية لم تخرج عن اطر الهويات الفرعية الضيقة ولم تنجح في تأسيس هوية وطنية عراقية تجمع بين أصالة التكوين الذاتي لمكونات المجتمع وبين [الاتحاد] في الجماعية السياسية الكلية المشكلة للدولة(١٦). وبذلك وجدت القوى المؤيدة للفيدرالية بأن في قيام – الأقاليم– ستنعكس إيجابياً على المستوى الاجتماعي حيث تتحول تلك الخصوصيات في النظم الفيدرالي عامل قوة في كيان المجتمع العراقي تزيده قوة وثباتاً. كما إنها تؤدي الى إشباع الانتماءات الفرعية لطموحاتها وتطلعاتها الخاصة بها وإبراز تراثها وتقاليدها وحكم نفسها بنفسها في جانب كبير من امورها، الأمر الذي يترتب عليه تخلصها من الحرمان والكبت ... وما لذلك من تأثير إيجابي في التخفيف من الحساسيات القومية والدينية وتلاحم الجماعات المختلفة على الثوابت الوطني والقواسم المشتركة، مما يُؤدي الى زيادة مستوى الولاء للوطن ومن ثم النظام السياسي(١٧).

٣– المبرر الاقتصادي:

هناك رؤية للداعين الى الفدرالية بأن الصيغة الاتحادية (الفيدرالية) يمكن أن تضمن توزيعاً أكثر عدالة لثروات البلاد من جهة وتخلق حالة تنافسية بين الأقاليم يمكن أن تحدث نقلات نوعية مهمة وحاسمة على الأصعدة الحياتية للمجتمع من جهة أخرى. اي إنها تساعد على رفع الغبن والحيف الذي لحق بشرائح وفئات اجتماعية عديدة في المجتمع العراقي ، وتساعد في ردم جزء ولا نقول – كل – الهوة الاقتصادية والمعيشية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، أي بعبارة أخرى إنها تؤدي الى تنشيط الأقاليم المهمشة واستثمار مواردها .. ولايمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إدارة يُسهم سكان الإقليم في اختيارهم ووضع الموارد المتاحة تحت سيطرتهم والتعاون معهم لتحقيق التنمية والتطور في مناطقهم(١٨).

٤- المبرر الجغرافي والطبيعي:

يمتاز العراق بتنوع جغرافي وطبيعي (جبلية ، متموجه ، سهلية، أهوار، جزيرة ، هضبة) هذه المناطق يمكن أن تكون مصدر قوة وثروة ، فتنوع الموارد الطبيعية تعد الأساس في الموارد الاقتصادية ، اي الأساس في تكوين الثروة، وهذه المناطق يمكن أن تشكل وحدات إقليمية/ اقتصادية/ تنموية. وهي بالتالي سوف تكون أقاليم طبيعية واقتصادية وإدارية في آن واحد[١٩]. ويمكن أن يشكل ذلك اساساً للترجمة الى الفيدرالية.

ثالثاً: الفيدرالية بين الرفض والقبول:-

لابدَّ من القول بأن الدعوة الى الفيدرالية كانت صادرة من القوى السياسية الكوردية قبل التغيير السياسي في العراق (٢٠٠٣/٤/٩) بعدة سنوات، ففي مؤتمر المعارضة العراقية الذي عُقد في بيروت/آذار/١٩٩١ أقر المؤتمر حق الشعب الكوردي في كوردستان ..[فمن] أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة كيان العراق يستوجب قيام نظام فيدرالي يُثبت حقوق الشعب الكوردي في (كوردستان العراق) ضمن إطار الجمهورية العراقية من خلال مؤسسة تشريعية وفيدرالية يقرّها الدستور الدائم لدولة العراق[٢٠].

وأكد مؤتمر (فينا) للمعارضة العراقية في ١٦-١٩/حزيران/١٩٩٢ حق الشعب الكوردي على ممارسة حقوقه المشروعة بما فيها اختيار الشكل المناسب لإدارة شؤونه، وكذلك في مؤتمر صلاح الدين المنعقد في أربيل في ٢٧/ت١/١٩٩٢ بعد إعلان تطبيق الفيدرالية في كوردستان الذي اعلن في ٤/ ت١/١٩٩٢ من قبل البرلمان الكوردي. وأعلن إن العلاقة القانونية مع السلطة المركزية تتحدد على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني[٢١]. وايضا ما صدر في البيان عن الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية في لندن من (٣-٤/نيسان/١٩٩٣) والذي صدر في ١٩٩٣/٤/١٤، وضمن ما تضمنُه احترام الشعب الكوردي في الصيغة

التي يرغب العيش فيها داخل العراق[٢٢]. واعترف مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في نيويورك في ٣٠/ت١/١٩٩٩ بفيدرالية كوردستان[٢٣]. وبعد ذلك مؤتمر لندن في عام ٢٠٠٢ في توصياتهِ بالنص على إن العراق دولة فيدرالية[٢٤]. وقد ظلّت صيغة بناء عراق جديد على أساس مبادئ التعددية والديمقراطية والفيدرالية واحترام حقوق الإنسان هي محور الاجتماعات المتكررة التي عقدتها قوى المعارضة العراقية على مدى عقد من الزمن ولحين التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، وقد تمت بلورة هذه الصيغة فعلياً في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي اصبح نافذ المفعول من نهاية حزيران /٢٠٠٤ حيث نصت المادة /٤/ منه على إن [نظام الحكم في العراق هو نظام جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ويقوم هذا الاتحاد على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب)[٢٥]. فضلاً عن نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على النظام الفيدرالي – الاتحادي – وفي مادته الأولى (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة – نظام الحكم فيها .. جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) [٢٦].

لقد حَرّكت صياغة الكورد الفكرية الدقيقة لمفهوم الفيدرالية المطلوب، القوميات الأخرى ، فبادرت الى الاعراب عن موقفها من هذه المسألة التي تمس جوهر وجودها، فالتركمان رأوا بالمقابل إن الفيدرالية يجب أن يكون أساسها إدارياً وليس عِرقياً ، وإن تكون (كركوك) خارج الفيدرالية الكوردية، لأن التركمان يشكلون الأغلبية الكبيرة فيها، وأن وجودهم تاريخي بينما جاء الأكراد إليها أبان حكم عبدالكريم قاسم . وبعض القوى العشائرية والسياسية وفي جنوب العراق طُرحت فكرة الفيدرالية منطلقين من دعواهم هذه من واقع ما أسموه (معاناة الجنوب العراقي) وإهمال دور

وإرادة حرية ابناءه في تقرير إدارة شؤونه الخاصة أسوة مع مناطق العراق الشمالية... وأن تطبيق الحل الفيدرالي على باقي انحاء العراق دون حصره بالمنطقة الشمالية هو الشيء المطلوب[٢٧].

وبما إن الدستور العراقي الدائم لعام/٢٠٠٥ قد ذكر في مادتهِ / ١١٧ الفقرة/٢ تأسيس أقاليم وأيضا المادة/ ١١٩ ، ففتحت المادتان الباب للدعوة الى تشكيل أقاليم ومن أهم هذه الدعوات:

١- الدعوة لإقامة إقليم البصرة ، وكان من أبرز الداعين لها (وائل عبداللطيف) إلا إن عدم حصول هذه الدعوة على النسبة الكافية أدى الى فشلهِ[٢٨].

٢- الدعوة لإقامة أقليم وسط وجنوب العراق ، وهي من أهم الدعوات التي لاقت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية والذي دعا لها (عبدالعزيز الحكيم) رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي[٢٩]. ويكمن الجدل في إن هذه المنطقة تشمل أغلب محافظات العراق ذات التواجد (الشيعي) مما يغلب عليها الطابع المذهبي (بحسب تعابير القوى الرافضة للفيدرالية) لهذا الإقليم ، فضلاً عن الجدل والنقاش الذي أثير حوله داخل المجلس وخارجه بين مؤيد ومعارض.

أما القوى السياسية العلمانية ومن أبرزها الحزب الشيوعي العراقي والمؤتمر الوطني أيدا فكرة إقامة أقاليم في العراق، فقد أوضح الحزب الشيوعي بأن الفيدرالية هي الصيغة الأنسب للعراق وهي التجسيد الفعلي والعملي للديمقراطية في مجال الإدارة ومُعالجة القضية القومية لأنه لا يمكن فهم الديمقراطية بمركزية مفرطة. وطالب (أحمد الجلبي) رئيس المؤتمر الوطني العراقي بتخصيص نصيب من الثروة لأقليم الوسط والجنوب إسوةً بالأكراد ، وقال: (يريد شعب الجنوب منطقة جغرافية كجزء من اتحاد فيدرالي، ومثل هذا المطلب لايتناقض مع الدستور المؤقت للعراق الذي كَفَلَ المبدأ الفيدرالي بوضوح[٣٠]). وينسحب ذلك على حزب الدعوة الإسلامية الذي أعلن ايمانه بالفيدرالية[٣١]. أما الحزب الإسلامي العراقي فأنه نظر الى فيدرالية

الكورد نظرة ايجابية رغم ما يثار حولها من اعتراضات ، ولا ينظر إليها خطوة نحو الانفصال[٣٢]. قبالة ذلك فهناك خطابات رافضة لدعوات الفيدرالية سيما التيار القومي العربي في العراق الذي ذهب الى أن الفيدرالية أمرٌ لامبرر لقبوله... لأنهُ سيقود الى تقسيم العراق[٣٣]. وَعَدَّ الحزب التحرير إن الدعوة الى الفيدرالية خطة أمريكية لتكريس التفرقة وتمزيق الوحدة[٣٤]. غير إن التيار الصدري رفض الفيدرالية خشية من تقسيم العراق... وكانت هناك دعوة طرُحت من قبل مُحافظ الأنبار السابق (فصال الكعود) الى إقامة (الإقليم الغربي) يضم الأنبار، صلاح الدين، الموصل) لكنهُ تعرض للنقد والاستنكار من قبل المسؤولين في المحافظات الثلاث خشية من تقسم العراق[٣٥].

فإذا كانت بعض القوى السياسية العراقية قد وقفت بالضد من هذه الدعوات لأنها –بحسب قناعاتهم – تستهدف وحدة الدولة والمجتمع، أو إنها مخططات خارجية هدفها تقسيم العراق وإضعافه، أو إستجابة لضغوط المشاريع الأمريكية، فضلاً عن أن قسم من هذه القوى الرافضة للفيدرالية فسّرت بأن هذه الدعوات لم تكن بعيدة عن الأطر المذهبية ، مع إنها قبلت حالة (أقليم كوردستان) ، معنى ذلك استحالة قيام فيدرالية في العراق لأن الواقع السكاني للمجتمع العراقي بما فيه القومي والديني والمذهبي والإثني هو الذي أفرز وسيفرز مستقبلاً صيغة الدعوة الى الفيدرالية ، فالسؤال الذي يثار هنا، هل المطلوب تغيير الطابع السكاني بما يحمل من تعدد وتنوع بحيث تضم كل محافظة في العراق في ثناياها مختلف التنوعات العراقية حتى نسعى بعدها الى إقامة فيدرالية عراقية؟ علما إن هذا التواجد كان ولايزال ماثلا في العراق لأكثر من مئات السنين.

فإذا كان الحل لهذه الإشكالية يسير بهذ الاتجاه معنى ذلك أن يُصار الى ترحيل مكونات من محافظة الى أخرى وهذا الامر يبدو معقداً جدا لأنه سيطرح مسألة سلخ الأفراد والعوائل والأُسر من الأرض الذي عاشوا فيه زمناً ومن النسيج الاجتماعي والتداخل العائلي والأسري ، فالمجتمع العراقي لم يعرف طيلة تاريخه مثل هذا

الإنسلاخ ، إلاّ بعدد محدود جدا من العوامل وهي استثنائية لظروف العمل أو أسباب أخرى. وفي سبيل الرد على ذلك نقول أن كثيرا من المحافظات العراقية تختلط فيها مكون عدة وإن كانت (أقلّية) ونعتقد أن وجود هذا الخليط بالإمكان أن يعزز مستقبلا مسيرة إقامة الفيدرالية على اساس قيم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية بغض النظر عن الانتماءات الفرعية بدلاً من إجهاض إقامة الأقاليم.

نعتقد أن السبب وراء هذه الدعوات الرافضة للفيدرالية – ما عدا إقليم كوردستان – تكمن في الخوف من عدم توزيع الثروة والسلطة– فالانتخابات التشريعية ولدورتين أفرزت غالبية – شيعية – تولت الحكم (الوزارة)، كما إن الثروة العراقية المكتشفة تكمن غالبيتها في مناطق الجنوب – الشيعي – الأمر الذي أثار ويثير حساسية طرف مذهبي آخر في إن ثمة طرف من الممكن أن يهيمن على مقدرات البلاد (السلطة والثروة) . وهذا الانطباع يعود الى (غياب الثقافة السياسية المشاركة وغياب المواطنة واحتكار السلطة من طرف مُعين سابقاً) مما يشكل (بحسب دعوى الرافضين للفيدرالية) خطراً وتهديداً لوجودها ومستقبلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك فهي رفضت الفيدرالية.

أما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، فقد اختلفت لغة الخطاب السياسي العراقي إزاء الفيدرالية فالقوى السياسية التي كانت تدعو إلى إقامة الفيدرالية أدّعت بأن الوقت لم يحن بعد لإقامتها (دون رفضها) – ماعدا التحالف الكوردستاني الذي ظل متمسكاً بها ويدعو لها. ومن أهم القوى التي أدعت بتأجيلها هي حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي ومنظمة بدر، والمفارقة فأن القوى الرافضة للفيدرالية قبل الانسحاب الأمريكي دعت الى إقامة أقاليم بعد الانسحاب الأمريكي سيما في محافظة (صلاح الدين، ديالى، الأنبار). ويبدو إن لكلا الأطراف من الأسباب التي تبرر خطاباتهم. فالدعوات الجديدة لإقامة الفيدرالية بررت ذلك عبر اسباب معلنة وأهمها وعلى لسان (اسامة النجيفي (بأن الوضع اذا استمر في ظل

تهميش مكون عراقي – السُنة) سنعمل على إقامة فيدراليات) . رافقهُ اجتماع – النجيفي – مع محافظي ورؤساء مجالس المحافظات في بغداد في ٢٠١١/١١/١٣ ولم يحضرهُ محافظوا ورؤساء ومجالس محافظات الجنوب فالدعوة الى إقامة إقليم صلاح الدين بدأ بعد تصريحات مسؤولي هذه المحافظة بأن (المركز) لايهتم بالأطراف فضلاً عن إحالة عدد من التدريسيين والأساتذة في جامعة تكريت لكونهم شغلوا وظائف سابقة في الأجهزة الأمنية بحسب قانون المساءلة والعدالة إلى التقاعد ويبدو ان هذا الأمر مثّل ردود فعل متسرعة دون الأخذ بالحسبان مستلزمات وشروط وظروف إقامة الأقاليم الفيدرالية. فلكي تُعتمد الفيدراليات في العراق يتعين الأخذ بما يلي:

أ- نشر ثقافة نظام الحكم الفيدرالي بحيث يستطيع المواطن العراقي أن يتفهم طبيعة الفيدرالية وفوائدها إضافة الى تقبل هذه الفكرة نفسيا وعقلياً من قبل شرائح المجتمع العراقي.

ب- توضيح مبادئ توزيع السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، وإن الدعوة للفيدرالية وفؤائدها لاتمثل انفصالاً أو تقسيما للدولة العراقية ، ولابد من الرجوع الى السلطة المركزية في قضايا أساسية وحصرية.

ج- العمل على توفير فرص تحقيق الوحدة الوطنية العراقية بما يضمن العيش المشترك وتحقيق السلم الأهلي وترسيخ قيم المواطنة بين أبناء الشعب العراقي. وهذه العملية ليست بالسهلة في الوقت الحاضر، فهي تتطلب إقرار وكفالة وضمان الحقوق والحريات الدستورية والتوزيع العادل للثروة ، فالفيدرالية لا تأتي من حالة المقسّمْ الى الاتحاد، بل من الاتحاد الى المُقسمْ بمعنى آخر أن الوحدة الوطنية هي مطلب أساسي وجوهري وضروري لانطلاقة الفهم والتطبيق الفيدرالي.

وفي الوقت الذي شدد دعاة اقامة الأقاليم في خطابهم السياسي الجديد بأن رفض الفيدرالية يُعد انقلابا على الدستور[٣٦]. وإن إقامة الأقاليم حق دستوري (بالإشارة الى مطالبة محافظة صلاح الدين بأقليم) وليس من حق رئيس الوزراء – المالكي – رفضه[٣٧]، وصدر تصريح لأياد علاوي بأن إقامة الأقاليم (كصب الزيت على النار)[٣٨]. وبررت التصريحات الحكومية والنيابية المعارضة للدعوات الجديدة للفيدرالية بأن الدستور لا يسمح بإنشاء أقاليم على أسس طائفية أو عنصرية [٣٩]، وإذا ما تحولت الموصل الى اقليم سيتم تقسيمها الى ثلاث اقاليم[٤٠].

وقد كان الخطاب السياسي الأبرز من رئيس الوزراء العراقي – نوري المالكي برفض هذه الدعوات في الوقت الحاضر بدعوى إن وراءها مشاريع أجنبية فضلا عن الصراع الحزبي والقومي والاقتصادي والديني الذي قد يؤدي الى نزاعات أهلية خطيرة تهدد أمن واستقرار تلك المحافظات ، ووجود خلل في امن هذه المحافظات تتمثل في وجود قوى إرهابية تعمل على زعزعة الوضع الأمني وربما تؤدي الى هيمنة القوى في هذه المحافظات ، الأمر الذي يتطلب تأجيل الدعوة للأقاليم مع منحها الصلاحيات الواسعة في إطار (اللامركزية الإدارية) ويشمل ذلك جميع المحافظات العراقية (زيارة المالكي لمحافظة البصرة بشباط/٢٠١٢)، ويبدو أن المحاولة قد نجحت الى حد ما في تخفيف حدة الدعوة الى المطالبة بإقامة أقاليم في هذه المحافظات. واعتماد اللامركزية الإدارية وتعزيزها تؤدي الى تقديم خدمات عامة للمحافظات مع اعتماد التخصيصات المالية اللازمة للقيام بها.

الخاتمة:

إن الفيدرالية تعبر عن حل أو تسوية صعبة تتم بين عدة قوى أو فئات متنافسة على السلطة والنفوذ والثروة داخل الدولة الواحدة ، لذلك فأن الآليات العملية لها أن يُصار الى منح الصلاحيات المتساوية الى الأقاليم أو المحافظات لكي تدير شؤونها بنفسها وتخلق كياناً جديداً مترابطاً – اتحادياً–.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فأن مفردة – الفيدرالية – قد دخلت بقوة بعد احداث آذار/ ١٩٩١ حيث اتخذ البرلمان الكوردستاني المنتخب عام ١٩٩٢ قراراً باختيار الفيدرالية كصيغة للعلاقة بين المنطقة الكوردية والحكومة المركزية (بغداد) وتوالت الاعترافات بعد ذلك خاصة بعد التغيير السياسي (٢٠٠٣/٤/٩) وتوزع الخطاب السياسي العراقي بين مؤيد ومعارض ولكل اسبابه ومبرراته.

الاستنتاجات

توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

أولا: ان الدعوة الى الفيدرالية جاءت كمطالبة من الكورد أولا قبل التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩.

ثانياً: ان قبول بعض القوى السياسية العراقية بمبدأ الفيدرالية ولاسيما قبل التغيير السياسي في العراق جاء متوافقاً مع المشروع الامريكي وضغطاً من الكورد.

ثالثا: هناك اسباب أُخرى دفعت بعض القوى السياسية العراقية سيما الشيعية منها الى القبول بمبدأ الفيدرالية انطلاقاً من دعوى معاناة الجنوب العراقي واهمال محافظاتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيا في عهد النظام السياسي السابق.

رابعا: ان رفض بعض القوى السياسية العراقية للفدرالية متأتي من الخشية من سيطرة الأكثرية على السلطة والثروة، اما المطالبة بها من ذات القوى الرافضة بعد الانسحاب الامريكي جاء بدعوى تهميش الحكومة لها (بحسب قناعاتهم).

خامسا: ان تأجيل الدعوى الى الفيدرالية (بحسب المؤيدين لها) بان الوقت لم يحن بعد لتشكيل الاقاليم وان الدعوة لها من بعض القوى السياسية والتي كانت ترفض تشكيل الاقاليم قد يؤدي الى نزاعات اهلية خطيرة تهدد امن واستقرار المحافظات.

التوصيات

لكي تكون هناك فيدرالية عراقية في إطار الدولة العراقية يجب:

أولاً: أن يكون الشعب العراقي مهيأ نفسياً لتقبل مسألة الفيدرالية.

ثانياً: نشر ثقافة الفيدرالية بين ابناء الشعب العراقي.

ثالثاً: قبول حالة الفيدرالية أو رفضها عبر الاستفتاء الشعبي .

رابعاً: تحقيق الوحدة الوطنية العراقية.

المصادر :

١- د. الاحمد، محمد سعيد: المجتمع العراقي والدولة الحديثة – عوامل الانقسام والوحدة، مجلة النهج، العدد/٤، السنة/٢، بغداد ، ربيع٢٠٠٨.

٢- البرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية – المكتب العام – بغداد ، ٢٠٠٤.

٣- د. التميمي، باقر ياسين: رؤية في مستقبل العراق (ست ولايات فيدرالية على اساس جغرافي ، مجلة دراسات عراقية، العدد/٥، السنة/٢، بغداد، اكتوبر/٢٠٠٦.

٤- الجميلي، سلمان: تصريح لقناة العراقية في ٢٠١١/١١/١٤.

٥- الحزب الإسلامي العراقي: المشروع السياسي ، د.ت.

٦- حزب التحرير : راي في مشروع الدستور ،د.ت.

٧- د. الحلي، وليد: تصريح لقناة البغدادية في ٢٠١١/١١/١٥.

٨- د. الحمداني، قحطان: النظام الاتحادي في العراق (الجذور ، القانون والممارسة) مجلة دراسات عراقية– العدد/٥–السنة/٢– بغداد– تموز /٢٠٠٦.

٩- أ.د. الخفاف، عبدعلي: الفيدرالية والجغرافية السياسية للعراق، في (ابحاث حول الفيدرالية) مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والأبحاث العراقية) ط١، بغداد، ٢٠٠٧.

١٠- دايموند، لاري :الديمقراطية وسبل تعزيزها ، دار المأمون ، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.

١١- دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

١٢- شيحا، ابراهيم عبدالعزيز: النظم والسياسات (الدولة والحكومات) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

١٣- د. صالح، غانم محمد ، الفيدرالية ، بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق ، مجلة دراسات دولية ، بغداد عدد/١٧، ٢٠١١.

١٤- د. عبدالحميد، صبحي : الخطاب الكامل : جريدة راية العرب البغدادية، العدد/ ٦٨، ١٥-٢٠٠٥/٥/٢١.

١٥- عبداللطيف، وائل: فشل مشروع اقليم البصرة ، شبكة العراق (نت).

١٦- علاوي، أياد: تصريح لقناة السومرية في ٢٠١١/١١/٢٤.

١٧- د. عليوي، هادي حسن: أحزاب المعارضة العراقية في العراق (١٩٦٨- ٢٠٠٣- دار الكتب العلمية، بيروت ،د.ت.

١٨- غلام، اشرف : الفيدرالية ورقة شيعية تظهر بالأزمات. أسلام أون لاين (نت) ٢٠٠٥/١/٢٩.

١٩- فسر، ريدر: شيعة العراق (جذور الحركة الفيدرالية). ترجمة فاضل جكتر. معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧.

٢٠- فوق العادة، سموحي: القانون الدولي ، دمشق ، ١٩٦٠.

٢١- كنه، يونادم: تصريح لقناة البغدادية في ٢٠١١/١١/١٥.

٢٢- المؤتمر الوطني العراقي في البيان الختامي لاجتماع المعارضة العراقية في نيويورك (نت) ١٩٩٩/١ك/٣.

٢٣- د. مرزوكي، عاطف لافي: فيدرالية الوسط والجنوب (تصورات لميزانية الإقليم) مجلة الملتقى العراقية ، العدد/٤، بغداد ٢ خريف/ ٢٠٠٦.

٢٤- د. مولود، محمد عمر : الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي – العراق انموذجاً – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ، ٢٠٠٩.

٢٥- د. النائب، إحسان عبدالهادي: الفيدرالية – دراسة في الإطار المفاهيمي والنظري – مجلة الاكاديمي – عدد / ايلول / ٢٠٠٥.

٢٦- النجيفي، اسامة: تصريح النجيفي في زيارته الى مدينة تكريت – قناة السومرية في ٢٠١١/١١/١٥.

٢٧- د. نصر، محمد عبد المعز :في النظريات والنظم السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت/١٩٧٣.

٢٨- د. هماوندي، محمد: الفيدرالية والديمقراطية العراقي، دراسة تأهيلية سياسية قانونية ، دار تاراس ، ط١، اربيل ، ٢٠٠٤ .

٢٩- واتس، رونالد ، نماذج المشاركة الفيدرالية في السلطة، المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن ، دت .

الهوامش

١

(٢) د. مولود، محمد عمر، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق انموذجاً) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣.

(٣) د.مولود، محمد عمر ، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق انموذجاً) ، مصدر سابق ، ص١٣.

(٤) د. هماوندي، محمد ، الفيدرالية والديمقراطية للعراق (دراسة تأصيلية سياسية قانونية)، دار تاراس، ط٢، اربيل، ٢٠٠٤، ص٣٧.

(٥) المصدر نفسه ، ص٤٢.

(٦) د. نصر، محمد عبدالمعز: في النظريات والنظم السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٣، ص٤٧٣.

(٧) فوق العادة، سموحي: القانون الدولي العام ، دمشق ، ١٩٦٠ ، ص١٤٥.

(٨) شيحا، ابراهيم عبدالعزيز: النظم والسياسات (الدولة والحكومات) منشأة المعارف الإسكندرية، ص٢٠٠٦، ص٦١-٦٢.

(٩)النائب، إحسان عبدالهادي: الفيدرالية (دراسة في الإطار المفاهيمي والنظري) مجلة الأكاديمي ، عدد ايلول، ٢٠٠٥، ص٢٩.

(١٠) دايموند، لوري: الديمقراطية وسبل تعزيزها ، دار المأمون ، ط١، بغداد، ٢٠٠٠، ص٨٢.

(١١) النائب، إحسان عبدالهادي ، الفيدرالية ، المصدر السابق، ص٢٧.

(١٢) واتس، رونالد: نماذج المشاركة الفيدرالية في السلطة ، المعهد الديمقراطي الوطني- واشنطن، د ت ، ص١١.

(١٣) المصدر نفسه، ص١١.

(١٤) د. التميمي، باقر ياسيين: رؤية في مستقبل العراق (ست ولايات فيدرالية على أساس جغرافي) مجلة دراسات عراقية، العدد/٥، السنة/٢ ، بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص٥٧-٦٣.

(١٥) د. مولود، محمد عمر: الفيدرالية ، المصدر السابق، ص٤٩٨.

(١٦) د. الأحمد، محمد سعيد: المجتمع العراقي والدول الحديثة (عوامل الانقسام والوحدة) مجلة المنهج، العدد/٤، ، السنة /٢، بغداد ربيع/٢٠٠٨، ص٢٩.

(١٧) د. مولود، محمد عمر: الفيدرالية ، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٩.

(١٨) د. مرزوك، عاطف لافي: فيدرالةي الوسط والجنوب (تصورات لميزانية الإقليم) ، مجلة الملتقى ، العدد/٤، بغداد ، خريف/٢٠٠٦، ص٦٧.

(١٩) أ. د. الخفاف، عبد علي : الفيدرالية والجغرافية السياسية للعراق، في (أبحاث حول الفيدرالية – مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، ط٢، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٠٩-١١٤.

(٢٠) د. هماوندي، محمد ، الفيدرالية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥١.

(٢١)علي، السيد: القضية الكوردية في العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٥.

(٢٢) د. هماوندي، محمد: الفيدرالية ، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

(٢٣) المؤتمر الوطني العراقي، البيان الختامي لاجتماع المعارضة العراقية في نيويورك ، ٣/ك١/١٩٩٩.

(٢٤) د. عليوي، هادي حسن: أحزاب المعارضة العراقية في العراق، ٦٨-٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت ، د. ت ، ص٢٠٢.

(٢٥) د. صالح، غانم محمد : الفيدرالية ، بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق – مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد ٤٧، ك٢/٢٠١١ ، ص٧.

(٢٦) دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٥.

(٢٧) د. صالح، غانم محمد: الفيدرالية ، المصدر السابق، ص٩.

([٢٨])عبداللطيف، وائل :فشل مشروع إقليم البصرة ، شبكة العراق (نت).

([٢٩]) فسر، ريدر: شيعة العراق (جذور الحركة الفيدرالية) ترجمة/ فاضل جكتر، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٧، ص٥٨.

([٣٠])غلام، اشرف: الفيدرالية ورقة شيعية تظهر في الأزمات، اسلام أون لاين (نت) ٢٠٠٥/١/٢٩.

([٣١]) البرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، المكتب العام، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٦.

([٣٢]) الحزب الإسلامي العراقي: المشروع السياسي، دت ، ص٤.

([٣٣])عبدالحميد، صبحي : الخطاب الكامل ، جريدة راية العرب البغدادية ، العدد/٦٨، ١٥-٢٠٠٥/٥/٢١.

([٣٤]) حزب التحرير: رأي في مشروع الدستور، ص١٢ .

([٣٥]) د. الحمداني، قحطان: النظام الاتحادي في العراق (الجذور ، القانون، الممارسة) مجلة دراسات عراقية- العدد/٥/ السنة/٢، بغداد، تموز / ٢٠٠٦، ص٢٠.

([٣٦])الجميلي، سلمان : تصريح للفضائية العراقية/ ٢٠١١/١٢/١٤.

([٣٧])النجيفي، اسامة: زيارته الى مدينة تكريت ٢٠١١/١١/١٥.

([٣٨])علاوي، اياد: تصريح لقناة السومرية في ٢٠١١/١١/٢٤.

([٣٩])الحلي، وليد: تصريح لقناة البغدادية في ٢٠٠١١/١١/١٥.

([٤٠])كنة، يو نادم: تصريح لقناة البغدادية في ٢٠١١/١١/١٥.